مرحلة جديدة من التطوير الإداري

▹«الميثاق» - خاص

أكدت وزارة الخدمة المدنية والتأمينات أنها انتهت من إعداد أنموذج إرشادي لشروط مرجعية لعملية إعادة البناء والهيكلة في أجهزة الدولة ومؤسساتها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٥) لسنة ٢٠٠٨م بشأن الاستفادة من مخرجات مشروع تحديث الخدمة المدنية «مكون إعادة البناء والهيكلة» في استمرارية وتعميق عملية الاصلاح والتطوير الإداري.

وقال مسؤول في وزارة الخدمة المدنية لـ«الميثاق»: إن النموذج الإرشادي يعتبر منطلقاً عملياً لتحديد الرؤية والاستراتيجيات والاهداف وصولاً الى النتائج المرجوة من عملية التغيير على أساس منهجية إعادة البناء والهيكلة في إطار توجهات الحكومة واستراتيجية تحديث الخدمة المدنية.

وأوضح المصدر أن الشروط المرجعية ستصبح وثيقة مرجعية تستند اليها كل جهة مع مراعاة تكيفها وإغنائها بخصوصياتها اللازمة لتحقيق أهداف إعادة البناء والهيكلة دون إغفال أي من القضايا الرئيسة المحددة في النموذج الإرشادي للشروط المرجعية.

اليمن تحقق تقدماً في مؤشر الحرية الاقتصادية 2009

▹ حققت اليمن تحسناً ملحوظاً في مؤشر الحرية الاقتصادية وبنسبة ٥٦,٩٪ واحتلت المرتبة ١٠٣ من أصل ١٧٩ دولة شملها تقرير الحرية الاقتصادية ٢٠٠٩ الذي تصدره مؤسسة "هيرتيج" التراث الأمريكية بالتعاون مع صحيفة "وول ستريت جورنال" ذائعة الصيت، وذلك بغرض قياس مدى تدخل الدول في النشاط الاقتصادي ومدى تأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع وعلى الرفاهية الاقتصادية.

الميثاق - خاص:

وتقدمت اليمن بنسبة ٣,١٪ من المرتبة ١٢٥ من أصل ١٦٢ اقتصاد حر في تقرير الحرية الاقتصادية للعام ٢٠٠٨ نتيجة تسارع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والتي ادت إلى تحسن اليمن في كل من مؤشر حرية ممارسة الأعمال وحرية التجارة،

إضافة إلى تقدم طفيف في مؤشر الحرية النقدية.. ووفقاً لتقرير حكومي حصلت عليه "الميثاق" جاءت اليمن في المرتبة ١٣ من أصل ١٧ دولة على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متقدمة بذلك ترتيباً واحداً على مستوى المنطقة.

واحرزت اليمن نتائج متقدمة في كل من حرية ممارسة الأعمال ٧٤,٩٪ وحرية التجارة ٧٦,٢٪ في تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية ٢٠٠٩.

وقال التقرير إن الاقتصاد اليمني ما يزال يعتمد على القطاع النفطي والذي يشكل حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك فمن الملاحظ أنه في السنوات الأخيرة حدث تنوع في القاعدة الاقتصادية للدولة وخاصة في نمو القطاع الخدمي، كما أن البيئة التنظيمية والإجراءات أصبحت أكثر كفاءة ومرونة.

وسجلت اليمن تقدماً في مؤشرات الحرية المالية ٨٣,٢٪ والحرية من الحكومة ٥٧,١٪ والحرية النقدية ٦٦,٥٪ وحرية الاستثمار ٥٠٪ وحرية التمويل ٣٠٪ وحقوق الملكية ٣٠٪ والحرية من الفساد ٢٥٪ وحرية العمال ٨, ٧٥٪.

وقال مستشار وزارة الصناعة والتجارة الدكتور طه الفسيل لـ "الميثاق" إن مؤشر الحرية الاقتصادية أصبح منذ صدوره في عام ١٩٩٥ أحد المؤشرات الدولية التي تحظى باهتمام متزايد على المستوى العالمي من قبل الدول المعنية ورجال الأعمال والمستثمرين، وذلك لأهمية الدور الذي يؤديه هذا المؤشر في رسم وتحديد الصورة التي يكونها ويرسمها رجال الأعمال عن بيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار في الدول والبلدان المهتمة والراغبة في استغلال الفرص الاستثمارية الموجودة فيها، أو تسعى إلى توسيع الأنشطة والأعمال التجارية والصناعية والخدمية على أراضيها، ولذلك يتزايد اهتمام الدول المشمولة في التقارير السنوية لمؤشر الحرية الاقتصادية بصورة كبيرة بترتيبها في هذا المؤشر من خلال سعيها المستمر نحو تحسين وضعها في العوامل العشرة المكونة للمؤشر. وبالتالي تحسين ترتيبها من سنة إلى أخرى. كما يتزايد اهتمام المستثمرين ورجال الأعمال بهذا التقرير كونه يتضمن معلومات وبيانات تساعدهم على اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالاستثمار ومزاولة الأنشطة المختلفة في الدول المشمولة فيه.

واكد الخبير الاقتصادي الفسيل إن هذا التقرير أصبح مرجعاً رئيسياً لمانحي المساعدات والقروض الميسرة في المؤسسات الدولية والإقليمية الحكومية منها وغير الحكومية وفي مقدمتها هيئة تحدي الألفية.

إضافة إلى أن مؤسسة "هيرتيج" تعتبر إحدى المؤسسات غير الحكومية الهامة في الولايات المتحدة الأمريكية نظراً لقربها من دوائر صنع القرارات في الحكومة الأمريكية وبالذات وزارة الخارجية.

تبسيط وتسهيل الإجراءات

وأوضح أن وزارة الصناعة والتجارة قامت خلال الفترة الماضية بتنفيذ جملة من الإجراءات لتحسين أداء الأعمال من أبرزها صدور القرار الوزاري رقم ٢١٦ لسنة ٢٠٠٨ بشأن تعديل العمل بنظام النافذة الواحدة بديوان عام الوزارة بحيث تضمن هذا القرار إجراءات تستهدف تعزيز دور النافذة الواحدة كجهة وحيدة ومسؤولة عن استقبال واستلام كافة الطلبات والمعاملات ومتابعة إنجازها لدى الإدارات المختصة بالوزارة، وذلك على ضوء الالتزام الذي قطعته الوزارة على نفسها بتخفيض الوقت اللازم لإنجاز المعاملات من ٦٤ يوماً إلى خمسة أيام فقط. مع التقيد بالوقت المحدد في دليل خدمات الوزارة فيما يخص المعاملات الأخرى. كما تم استكمال مراجعة وتطوير دليل خدمات الوزارة لإصداره قريباً، بالإضافة على عقد اتفاقية تفاهم مع مصلحة الضرائب لتسهيل إجراءات حصول المتعاملين على الرقم الضريبي والبطاقة الضريبية مباشرة من النافذة الواحدة بديوان عام الوزارة، وعقد اتفاقية تفاهم أخرى مع الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة لتسهيل إجراءات حصول المتعاملين على بطاقة العضوية في الغرفة بصورة مباشرة من النافذة الواحدة بديوان عام الوزارة.

ولفت الفسيل إلى إلغاء متطلب إيداع رأس المال وكحد أدنى ثلاثة ملايين ريال في بنك معتمد كشرط لحصول الشركات ذات المسئولية المحدودة على ترخيص وسجل تجاري لمزاولة نشاطها، حيث صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٨ بشأن تعديل الفقرة "أ" من المادة ٢٤٨ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ بشأن الشركات التجارية وتعديلاته. فضلاً عن إعادة تفعيل نشاط مشروع رفع كفاءة قطاع التجارة منذ مطلع يوليو ٢٠٠٨ والانتقال التدريجي من النظام اليدوي إلى النظام الآلي لإنجاز المعاملات، الأمر الذي يساهم بصورة كبيرة في تسهيل وتبسيط الإجراءات من حيث الوقت والتكلفة. وقد تم التوقيع على تمويل المرحلة الثانية من المشروع في سبتمبر ٢٠٠٨ بتمويل من الحكومة الإيطالية مع استمرار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في متابعة تنفيذ المشروع وتحت إشراف الوزارة.

وأشار الدكتور الفسيل إلى أن الوزارة سوف تعمل حتى يونيو ٢٠٠٩ على تبسيط الإجراءات والخدمات من خلال دراسة تاسيس الشركات التجارية دون الحاجة إلى إصدار قرار من الوزير، ومراجعة وتطوير التشريعات القانونية ذات العلاقة والمتمثلة بصورة أساسية في قوانين الأسماء التجارية، والسجل العقاري، والوكالات التجارية، والشركات التجارية، وإلغاء المزيد من الخطوات والإجراءات والتوقيعات غير الضرورية خاصة مع الانتقال التدريجي إلى النظام الآلي.

• إحداث تنوع في القاعدة الاقتصادية للدولة في بيئة أكثر مرونة

وأوضح أن خطة وزارة الصناعة والتجارة تركز في الفترة القادمة على تطوير أداء النافذة الواحدة من خلال استكمال أتمتة "مكننة" الإجراءات وتنفيذ اتفاقية التفاهم مع مصلحة الضرائب، وكذلك عقد اتفاقية تفاهم مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لإصدار بطاقة التأمينات من خلال النافذة الواحدة بديوان عام الوزارة، واستكمال إدخال بيانات الأسماء التجارية إلكترونياً حيث تم حتى الآن إدخال بيانات ما يزيد عن ٢٥ ألف اسم تجاري، واستكمال عملية أتمتة إجراءات المعاملات إلكترونياً للخدمات التي يقدمها ديوان عام الوزارة وبدء تنفيذ عملية الربط الشبكي مع خمسة مكاتب للوزارة في محافظات الأمانة وعدن وتعز والحديدة والمكلا.

تحسين مناخ الاستثمار

وأشار تقرير صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى أن تحسين مناخ الاستثمار بشكل أحد المحاور الرئيسية للأجندة الوطنية للإصلاحات المحدّثة للأعوام ٢٠٠٨- ٢٠١٠، والتي تسعى إلى استكمال تطبيق نظام النافذة الواحدة، ووضع إستراتيجية ترويجية للاستثمار في اليمن، وإصدار قانون السجل العقاري والبدء في تطبيقه، وحل مشكلة الأراضي الخاصة بالاستثمار، والانضمام إلى مكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقال التقرير إن الإصلاحات الجديدة تتضمن مراجعة القوانين المالية والتجارية المرتبطة بتحسين البيئة الاستثمارية، وتطوير قانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار والغش التجاري رقم ١٩ لسنة ١٩٩٩، وإصدار قانون جديد للوكالات وفروع الشركات والبيوت الأجنبية، واستكمال مراجعة مشروع التعديلات للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم مهنة تدقيق ومراجعة الحسابات، ومشروع تعديل بعض مواد القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٧ بشأن التجارة الخارجية وإصدار اللوائح التنفيذية، وكذا إعداد مشاريع قوانين تتعلق بحماية الملكية الفكرية.

برنامج الأغذية العالمي يقدم مساعدات لليمن بتكلفة 55 مليون دولار

▹ أعلن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة أن تكلفة عمليات البرنامج في اليمن ستزيد على ٥٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٣٠ مليون دولار فقط في العام الماضي.

كتب/ المحرر الاقتصادي

وكانت اليمن وبرنامج الأغذية العالمي وقعا الثلاثاء على مذكرة تفاهم لتنفيذ عملية طارئة استجابة لارتفاع أسعار السلع الغذائية، ومن المقرر أن يساعد البرنامج من خلال تلك العملية أكثر من نصف مليون شخص من اليمنيين الأشد فقراً حيث يقدم لهم حوالي ٣٠ ألف طن من السلع الغذائية المختارة بتكلفة تبلغ حوالي ٢٤ مليون دولار.

ووقع الاتفاقية عن الجانب اليمني نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الأرحبي وعن جانب البرنامج مساعد الأمين العام للأمم المتحدة ونائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي جون باول الذي زار اليمن خلال الفترة ٢٦- ٣٠ يناير، حيث التقى بمسئولين رفيعي المستوى وجهات مانحة وممثلين عن بعض الوكالات الدولية والشركاء، كما توجه إلى عدن حيث يقدم البرنامج مساعدات غذائية لنحو ٤٣٥٠٠ شخص من اللاجئين الصوماليين.

وتشمل عملية البرنامج توزيع عام للمساعدات الغذائية حيث يقدم لحوالي ٥٤ ألف أسرة "أي ٣٧٨ ألف فرد" ٥٠ كجم شهرياً من الطحين "دقيق القمح" لمساعدة الأسر في سد الفجوة الغذائية على مدار ستة أشهر.

ويعتزم البرنامج لمواجهة سوء التغذية تقديم مساعدات غذائية لكافة النساء الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة في بعض المناطق المستهدفة، والذين يقدر عددهم بنحو ١٩٠ ألف شخص. وتشمل هذه العملية التي تستمر لمدة عام تقديم الدعم أيضاً لنحو ٢٢ ألف طفل دون سن الخامسة ممن يعانون من سوء تغذية حاد بدرجة متوسطة وذلك في المناطق التي بها أكثر من ثلثي عدد السكان يعيشون تحت خط الفقر.

وتهدف عملية الاستجابة لارتفاع أسعار الأغذية إلى الحد من سوء التغذية الحاد، وتحسين الاستهلاك الغذائي لدى الأسر، وتعزيز الحالة الغذائية للنساء والفتيات والفتيان ضمن الشرائح المستهدفة. كما تساهم في دعم الأهداف الإنمائية للألفية من أجل القضاء على الفقر المدقع والجوع، وخفض نسبة الوفيات من الأطفال وتحسين صحة الأم.

وتعد اليمن من أكثر البلدان التي تأثرت بارتفاع أسعار الأغذية، ووفقاً لما ذكره تقرير حالة الأمن الغذائي الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "FAO" في عام ٢٠٠٨، فإن يمنياً من كل ثلاثة يمنيين يعاني حالياً من الجوع المزمن، وهذا يعني أن عددهم يبلغ نحو ٧,٧ مليون شخص.

وفي منتصف عام ٢٠٠٨ أجرى البرنامج تقييماً عن تأثير أزمة ارتفاع أسعار الأغذية على الأسر الفقيرة في اليمن ووجد أنه نتيجة لتلك الأزمة اضطرت الأسر اليمنية الفقيرة أن تنفق أكثر من ٦٥٪ من ميزانيتها لتلبية احتياجاتها الغذائية اليومية، وعادة يكون ذلك على حساب ما ينفق على التعليم والصحة. كما أنهم يتناولون مواد غذائية أقل من حيث الكم والكيف. وعلى الرغم من أن أسعار الأغذية قد انخفضت في الأشهر الأخيرة على المستوى العالمي، إلا أن السوق المحلية تعكس هذا الانخفاض على نحو بطيء ولا يزال الغذاء صعب المنال بالنسبة لأفقر الفئات في اليمن.

وقال مساعد الأمين العام للأمم المتحدة ونائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي جون باول "وحتى مع اعتدال أسعار الأغذية عالمياً منذ عام ٢٠٠٨، لم تشهد اليمن تحسناً كبيراً، فتأثير ارتفاع أسعار الأغذية، بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية لا يزال يتضح تدريجياً. وأهم الأولويات لدينا هي مواصلة تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة".

وأوضح باول "يعد هذا المشروع الذي يتم بالتنسيق الوثيق مع الحكومة محاولة جريئة لاستئصال سوء التغذية من اليمن، والتخفيف من حدة تأثير ارتفاع أسعار الأغذية عليها. وبدون هذا العمل الفعال ستواصل الأزمة الغذائية الضغط على موارد البلاد. فلا يمكن تحقيق التنمية المستديمة في الوقت الذي يقضي فيه الجوع الشديد على حياة الملايين".

وسوف يتم التنسيق عن كثب بين برنامج الأغذية العالمي والحكومة اليمنية لتنفيذ عملية الطوارىء وذلك بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي. ولدى البرنامج تاريخ طويل من التعاون مع وزارة التربية والتعليم وكذلك وزارة الصحة العامة والسكان من خلال المشروع القطري الذي يقوم به البرنامج لتعزيز تعليم الفتيات والحد من سوء التغذية بين النساء الحوامل والمرضعات والأطفال. وسوف يمتد هذا التعاون الوثيق ليشمل عملية الاستجابة لارتفاع أسعار الأغذية، حيث يعتزم البرنامج مواصلة العمل مع الوزارتين لتنفيذ تلك العملية. وسيقوم البرنامج أيضاً بالتنسيق مع وزارة العمل والشئون الاجتماعية ليضمن أن تلك الأسر التي تستفيد من التوزيع العام للمساعدات تعد فعلاً من أكثر اليمنيين فقراً وأشدهم احتياجاً.

وقدم البرنامج أكثر من ٤٤٠ مليون دولار لليمن منذ عام ١٩٦٧، وبالإضافة إلى عملية الطوارىء للاستجابة لارتفاع أسعار الأغذية يقوم البرنامج بتنفيذ مشروع قطري لمدة خمسة أعوام حيث تبلغ تكلفته ٧٧ مليون دولار وذلك لمساعدة ما يقرب من ١,٦٥ مليون يمني عن طريق تعزيز فرص حصول الفتيات على التعليم وتحسين صحة الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات ومرضى السل والجذام الذين يعانون من سوء التغذية.كما يقدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات إنسانية إلى ١٠٠ ألف شخص ممن تضرروا من أحداث الفتنة والتمرد في بعض مديريات محافظة صعدة، وكذلك يقدم البرنامج مساعدات غذائية إلى ٤٣٥٠٠ شخص من اللاجئين الصوماليين المحتاجين الذين فروا من الصراع في بلدهم. هذا إلى جانب المساعدات التي يقدمها البرنامج لنحو ٢٥ ألف شخص من المتضررين من الفيضانات التي اجتاحت محافظتي حضرموت والمهرة.

تنفيذاً للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية

إنشاء ثلاثة موانىء جديدة وتطوير سبعة أخرى

▹ كشفت وزارة النقل أنها تعمل حالياً على استكمال الدراسات الفنية والتصاميم لإنشاء العديد من الموانىء والأرصفة الجديدة وهي موانىء سقطرى، والمكلا الجديد "بروم"، وخلفوت المهرة، وتطوير ميناء المخا "المرحلة الأولى"، وتوسيع وتعميق رصيفي ٥ و٦ بميناء المعلا، وتوسعة ميناء الحديدة "رصيف ٨ و٩"، وتعميق ميناءي عدن والحديدة "الممر الملاحي وحوض الاستدارة"، بالاضافة إلى استكمال ميناء الصليف بتكلفة ملياري ريال، وانجاز المرحلة الأولى من ميناء الحاويات "الجانب الشمالي من عدن".

bU UL fV

وقال مسئول في وزارة النقل لـ "الميثاق" إنه سيتم من خلال الإستراتيجية الوطنية للموانىء اليمنية التي تعدها شركة "كورنيل جروب" الاستشارية الأمريكية، تحديد الاتجاه العام والطريق الذي ستتبعه الموانىء لبلوغ أهدافها قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد.

واوضح أنه سيتم من خلال إعداد هذه الإستراتيجية تشخيص كل ميناء على حدة ومقوماته ومقدراته المعقولة، ووضع التنبؤات لحركة ونشاط الموانىء لفترة الـ ٢٥ سنة القادمة، وإعداد إستراتيجيات التطوير لتسهيلات وخدمات الموانىء شاملة البنى التحتية، بالإضافة إلى تشخيص البناء المؤسسي والمالي ودراسة إمكانية مساهمة القطاع الخاص في تطوير الموانىء، ووضع برامج ومشاريع تنفيذية لاستيعاب الطلب على أنشطة الموانىء. ولفت إلى أن الشركة الاستشارية ستقوم بمراجعة المخطط العام لميناء عدن، وتقييم خيارات إنشاء ميناء جديد في محافظة حضرموت.

واعتبر مشروع إعداد الإستراتيجية الوطنية للموانىء امتداداً لما تم في السابق من جهود ذاتية من مؤسستي موانىء عدن والحديدة في هذا الاتجاه وعلى الأخص إعداد ماستر بلان لميناء الحديدة حتى عام ٢٠١٧ قامت به شركة فرنسية عام ٢٠٠٢، والخطة التطويرية لميناء عدن والمعتمدة في عام ٢٠٠٦.

كما أن مؤسسات موانىء البحر الأحمر وموانىء خليج عدن وموانىء البحر العربي سعت لتنفيذ هذا المشروع منذ وقت طويل ولا سيما بعد ازدياد طلبات الحصول على مساحات أرضية ومائية بغية تنفيذ مشاريع استثمارية، وفي ظل تزايد الطلبات والضرورة الماسة لأن تكون لدى مؤسسات الموانىء إستراتيجية تتبعها أظهرت ضرورة كبيرة لتنفيذ مثل هكذا مشروع والذي طال انتظاره.

برنامج الرئيس

وأكد المسئول الحكومي أن أهداف وسياسات ومشاريع قطاع النقل في برنامج الحكومة والبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية تتضمن إعداد وإصدار قانون تنظيم الموانىء وإعداد لوائح وقواعد وأنظمة الموانىء بما يتوافق مع ما هو مطبق في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واستكمال أنظمة سلامة الملاحة البحرية والإرشاد البحري وحماية السواحل والبيئة البحرية من التلوث، وتنفيذ مشروع ميناء سقطرى وصيانة وتحديث ميناء المخا وإنجاز الطرق الداخلية لميناء الصليف، والسعي لاجتذاب القطاع الخاص للاستثمار في خدمات وأنشطة الموانىء والنقل البحري المختلفة بما في ذلك إنشاء الموانىء الجديدة وفق أسس الشراكة الاستثمارية المعمول بها.

سياسات التنمية

وأشار المصدر إلى أن سياسات تنمية قطاع النقل في إطار خطة التنمية الثالثة ٢٠٠٦- ٢٠١٠ تتضمن استكمال التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لأنشطة وأعمال المؤسسات والهيئات العامة العاملة في مجال النقل البحري بمختلف أشكاله ومواءمة التشريع البحري اليمني مع التشريعات الإقليمية والدولية، وتطوير الأداء المالي والإداري بما يكفل رفع الإنتاج واستيعاب أليات ونظم الموانىء والخدمات البحرية الحديثة، وإعادة هيكلة كل من شركة الملاحة الوطنية وشركة خطوط اليمن البحرية، واستكمال برنامج خصخصة المؤسسات والمرافق البحرية وفق أسس سليمة والعمل على جذب شركاء إستراتيجيين لشركة أحواض السفن الوطنية. كما تتمثل تلك السياسات في الانضمام إلى الاتفاقيات البحرية الدولية وتطبيق أحكام الأمن البحري في الموانىء وعلى السفن اليمنية وفق الاتفاقيات الدولية، وتطوير قدرات الموانىء وتحسين خدماتها ووسائل السلامة فيها بما يرفع كفاءتها التنافسية على الصعيد الإقليمي والدولي، وتعميق أرصفة الموانىء القائمة وتزويدها بالآليات والمعدات والتجهيزات اللازمة لأعمال الشحن والتفريغ والاهتمام ببرامج صيانة الموانىء والياتها وتجهيزاتها، وتشجيع القطاع الخاص للتوسع في مزاولة العديد من أنشطة وخدمات الموانىء وتحرير نشاط مناولة البضائع والتخزين والتموين للسفن. فضلاً عن تطوير خدمات صيانة وإصلاح السفن بما في ذلك الأحواض الجافة ومرافق تقديم الخدمات اللازمة للسفن، واستكمال نظام تامين سلامة الملاحة البحرية وحماية السواحل اليمنية والحفاظ على البيئة البحرية من التلوث، ورفع قدرات وكفاءة الكوادر البشرية العاملة في نشاط الموانىء والنقل البحري.وأفاد تقرير رسمي حصلت عليه "الميثاق" بان مؤسسة موانىء خليج عدن اليمنية قامت بتجديد معدات ميناء عدن لمواكبة التطورات الجارية في الموانىء العالمية واستكمال دراسة تصاميم ووثائق المناقصة لتوسيع وتعميق القناة الملاحية وحوض الاستدارة وانتشال حطام السفن وإعداد المخطط العام للميناء، وإعداد دراسة لتطوير وتعميق أرصفة ميناء المعلا "٥ و٦"، والبدء في تنفيذ مشروع استكمال نظام الحاسب الآلي في مؤسسة موانىء خليج عدن، والانتهاء من إعداد وثائق المناقصة لتوريد وتركيب منظومة مراقبة مرئية لحركة السفن "VTMS" لميناء عدن بهدف تعزيز الحماية اللازمة لجميع البواخر الداخلة والخارجة إلى الميناء.

وذكر التقرير أن مؤسسة موانىء البحر العربي اليمنية قامت خلال الفترة الماضية بمواصلة العمل في استكمال دراسة مشروعي ميناء سقطرى وميناء حضرموت الجديد، وبدء العمل لإنشاء لسان بحري في قصيعر واستكمال إجراءات المناقصة لإنشاء لسان بحري في القرن بمحافظة حضرموت وإعداد الدراسات لإنشاء لسان بحري في جزيرة عبد الكوري، واستكمال إعداد الدراسة والتصاميم لإنشاء ميناء خلفوت البحري في محافظة المهرة، وتنفيذ أعمال إنشائية وتجهيزات لتطوير وتحسين ميناءي المكلا ونشطون.

وأضاف أن مؤسسة موانىء البحر الأحمر عملت على توسعة ميناء الحديدة وصيانة وتحديث ميناء المخا وإنجاز الطرق الداخلية لميناء الصليف وتوريد حاضنتين لميناء الحديدة بقوة ٤٠ طناً لكل حاضنة. بينما قامت الهيئة العامة للشئون البحرية باستكمال مشروع تنظيم حركة السفن، وشراء أجهزة متنقلة لمكافحة التلوث البحري، ومشروع دراسة إنشاء مركز "GMDSS"، ومشروع شراء قوارب قطر وإرشاد للسفن، ومشاريع إنشاء فروع للهيئة في كل من محافظات صنعاء وعدن والحديدة.